



*Permanent Mission
Of Saudi Arabia
To the United Nations*

الوفد الدائم
للمملكة العربية السعودية
لدى الأمم المتحدة

كلمة

المملكة العربية السعودية

أمام

اجتماعات اللجنة الأولى للجمعية العامة
في دورتها الحادية والستين

(لجنة نزع السلاح والأمن الدولي)

المناقشة العامة

يلقيها

صاحب السمو الملكي الأمير
مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز

الوزير المفوض بوزارة الخارجية

نيويورك، الخميس 5 أكتوبر 2006

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيدة الرئيس ،

يطيب لي بداية أن أتقدم إليكم بخالص التهنئة على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى معرباً عن ثقتي لكاملة في قيادتكم الحكيمة لأعمال هذه اللجنة الهامة للوصول إلى ما نصبو إليه من نتائج إيجابية، ومتمنياً لكم ولأعضاء مكتبكم الموقرين كل التوفيق والنجاح. كما أتقدم بالشكر لسعادة وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح على بيانه الشامل في مستهل المناقشة العامة للجنة.

وأؤكد على تضامن وفد بلادي مع البيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا باسم الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

السيدة الرئيس ،

لقد حدد المجتمع الدولي أولوياته في معالجة قضايا نزع السلاح وذلك في دورة الجمعية العامة الأولى المكرسة لنزع السلاح SSODI عام ١٩٧٨ حيث تقرر أن تبدأ الجهود بنزع السلاح النووي ثم باقي أسلحة الدمار الشامل فالأسلحة التقليدية، وذلك في محاولة لتحقيق الهدف الأسمى في ميثاق الأمم المتحدة وهو إحلال السلم والأمن الدوليين.

إلا أنه ومنذ ذلك الحين كان التقاعس هو السمة الغالبة على الجهود المتعددة الأطراف لتحقيق هذه الأولويات الثلاث، وبالرغم من النجاحات المحدودة في إبرام المعاهدات والضوابط الدولية لنزع أسلحة الدمار الشامل، فإننا نجد هذه المعاهدات تفقد قيمتها وتضيع هيبتها بعدم الامتثال الكامل لها، وببقاء دول معدودة خارج إطارها، يدعمها صمت وتجاهل من المجتمع الدولي، وسياسات بُنيت على معايير مزدوجة أدت إلى تعطيل معظم آليات نزع السلاح بما فيها مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح اللذان يمران بحالة من الشلل لا تبعث على التفاؤل.

وقد شهدنا في العام الماضي، وبكل أسف، فشل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الوصول إلى اتفاق يؤكد على ما تم الالتزام به في مؤتمري عام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ والذي تم على أساسهما التمديد اللانهائي للمعاهدة.

لكن وعلى الرغم من ذلك فإن وفد بلادي يرى بأن محدودية النجاح الذي تحقق ينبغي ألا تكون مدعاة للإحباط، بل ينبغي أن تكون عاملاً محفزاً للمزيد من العمل الجاد والمشاركة البناءة لتجاوز العقبات وتخطي أوجه القصور. وهنا أجدد التأكيد على عزم حكومة بلادي المضي قدماً في هذا الاتجاه دأباً على نهجها الثابت في المشاركة الإيجابية ضمن الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى ترسيخ مبادئ نزع الأسلحة ذات الدمار الشامل بكافة أنواعها.

السيدة الرئيس ،

لقد أبدت حكومة المملكة العربية السعودية التزامها بهذا النهج من خلال انضمامها لعدد من الاتفاقيات والمعاهدات الرئيسية في هذا المجال، فكانت من أوائل الدول الموقعة على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية CWC، واتفاقية حظر استخدام الأسلحة البيولوجية BWC، ومعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية NPT، واتفاق الضمانات الشامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكول الكميات الصغيرة المرفق به SQP . إضافة إلى تواصلها المستمر مع اللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٠، وذلك بتزويدها بالتقارير المنتظمة عن تطبيق القرار، وكذلك المعلومات الوافية عن الأنظمة والتشريعات القائمة والمستحدثة، والتي كان آخرها وليس أخيراً النظام الوطني لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية الصادر عن مجلس الوزراء السعودي في ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٥.

السيدة الرئيس ،

تتخذ حكومة المملكة العربية السعودية كافة الإجراءات الممكنة لمكافحة ظاهرة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من خلال إنشائها للهياكل والأجهزة الحكومية المناسبة، بالإضافة إلى سنها للعديد من الأنظمة واللوائح والتعليمات، والتي تجسدت مؤخراً بإقرار حكومة بلادي لنظام الأسلحة والذخائر الصادر في ٣٠ أغسطس ٢٠٠٥، والموضح بالتفصيل في التقرير الذي قدمته المملكة لإدارة نزع السلاح بالأمم المتحدة عن تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة لعام ٢٠٠١.

وفي هذا الإطار يؤكد وفد بلادي على ضرورة الالتزام بهذا البرنامج كمرجعية أساسية لمعالجة ظاهرة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة، ويعبر عن شعوره بالأسف لعدم تمكن مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والذي اختتم أعماله في يونيو الماضي، من التوصل إلى وثيقة ختامية تعكس آمالنا في حشد المزيد من الجهود لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة.

السيدة الرئيس ،

إن عدم تحقيق تقدم ملموس في جهود إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية يعود بالأساس إلى رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك باعتبارها الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تقم بذلك. كما أن استثناء إسرائيل من الضغوط الدولية الهادفة إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط، بما فيها الخليج العربي، من كافة أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها الأسلحة النووية، وتطبيق معايير مزدوجة فيما يتعلق بسياسات عدم الانتشار تشكل علامة استفهام لدى دول وشعوب المنطقة.

وإننا في الوقت الذي نؤيد فيه حق جميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية بما في ذلك حق الحصول على المعرفة والتقنية النووية السلمية، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى الالتزام بطريق المفاوضات والحلول السلمية للمسألة النووية الإيرانية، خاصة وأن ما تعلنه إيران دوماً بأن برنامجها النووي يقتصر على الاستعمالات السلمية يوفر أرضية خصبة لم نستنفد بعد.

السيدة الرئيس ،

إن العالم اليوم يواجه تحديات كبيرة وخطيرة تلقي على عاتق منظماتنا الموقرة بالكثير من المسؤوليات، الجسام للحفاظ على الأمن والسلم في العالم، وإنه ليحدونا الأمل بأن يتصف منهج عملنا بالموضوعية والجدية وبعد النظر، وأن يتسق مع ضخامة التحديات وحجم المسؤوليات وقدر الطموحات.

وشكراً السيدة الرئيس ،،،